

خلاصة علم الوضع
لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشهير

الشيخ

يوسف النجوي

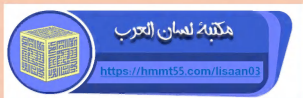
من كتاب العقائد والاعتقادات في الفقه الكبري

حفظه الله للإسلام والمسلمين آمين

عرض هذا الكتاب على لجنة مجلس الكتب
بالازهر الشريف فوافقت عليه بمجلسها المتعقد

في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠





خلاصة علم الوضع

لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشهير

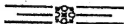
الشيخ

يُوسُفُ بْنُ الْجَوْنِي

من ذكركنا الفقهاء بالعلم والدين والدين والدين والدين

حفظه الله للإسلام والمسلمين امين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب
بالازهر الشريف فوافقت عليه بجاستها المنعقدة
في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه . وبعد
فهذا ملخص في علم الوضع لطلبة المعاهد الدينية عنيت فيه بكثرة
الايضاح والتحقيق حبا في أن يعرف الطالب أسرار المسائل وروح
القواعد فيصبح وقد عرف مبناها فلا تذهب من نفسه طول حياته
ولم أقيده بعبارة مخصوصة تمايلا له أن يستمد من المعنى المفهوم لامن
العبارات المحفوظة مراعيًا في ذلك ما قالوه بميزان عادل مع شرح بديع
في كثير من المواضع جعلته تبصرة للمتعلم وذكري للمعلم ينظر فيه من
شاء ليكون . وثلفنا نافعًا لجميع الطلبة على اختلاف طبقاتهم ان شاء الله
وقد سرت فيه على منهاج الدراسة بالمعاهد الدينية والله ولي الهداية
والتوفيق

يوسف نصر الدجوى

مقدمة

الوضع في اللغة مصدر وضع الشيء في كذا أى جعل كذا حيزا له وبطلق على معاني أخرى كوضعت المرأة وضعا ووضع الدين عن غريمة وضعا الى غير ذلك (١) وفي الاصطلاح هو تعيين اللفظ بأزاء المعنى بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين . وأما علم الوضع فهو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه الى غير ذلك وفائده هي تلك المعرفة (٢) وهو من العلوم العربية لانه باسث عن أحوال اللفظ العربي وكل ما هو كذلك فهو من العلوم العربية



-
- (١) كوضع الحديث وضعا اذا اختلقه من عند نفسه
(٢) ولا علاقة لعلم الوضع ببيان الحقائق والمجازات ولا بمعرفة المعاني التي وضعت لها الالفاظ فان ذلك بحث لغوى فلا ينبغي أن يحمل ذلك من فائدة علم الوضع خلافا لبعضهم

اقسام الوضع

ينقسم الوضع الى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة

التقسيم الاول

ينقسم باعتبار اللفظ الموضوع الى شخصي ونوعي فالشخصي ما كان اللفظ الموضوع فيه ملحوظا بخصوصه بحيث يعتمد الواضع الى لفظ بعينه فيضمه لمعنى من المعاني ايا كان (١) كزيد وانسان فالوضع فيهما شخصي لان اللفظ الموضوع قد لوحظ بخصوصه وبذلك تعلم أنه لا علاقة بين شخصية الوضع وشخصية المعنى الموضوع له فان شخصية الوضع لا ترجع الا لتعين اللفظ الموضوع وعدم ملاحظته بقانون كلي من غير نظر الى المعنى

وأما الوضع النوعي فهو يقابل هذا وهو ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظا بخصوصه بل يكون داخلا تحت قاعدة كلية بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها موضوعا كلها بوضع واحد في وقت واحد بمقتضى تلك القاعدة الكلية كما في وضع المشتقات فان الواضع

(١) أى سواء كان ذلك المعنى جزئيا كعني زيد أو كليا كعني

انسان

لم يضع ضاربا بخصوصه وآكلا بخصوصه وقائما بخصوصه الى غير ذلك بحيث يكون منه أوضاع كثيرة بعدد اسماء الفاعلين مثلا بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد فقال وضعت كل ما كان على زنة فاعل للدلالة على ذات وحدث منسوب اليها قائما بها أو صادر عنها ووضعت كل ما كان على زنة مفعول للدلالة على ذات وحدث واقع عايبها الى آخر المشتقات فأتت تراه قد استغنى بتلك القاعدة الكلية عن أن يتحضر كل جزئي من جزئيات أسماء الفاعلين والمفعولين فيضعه وضمما خاصا به بل رأى ان جميع جزئيات النوع لا تختلف دلالاتها فاكثرت بوضع واحد بكل أنواعها عالما انه لا يشذ عنه شيء من الجزئيات

فتستخلص من هذا ان الوضع النوعي هو ان يؤخذ الموضوع عاما كليا غير منظور فيه الى لفظ بخصوصه وان شئت قلت الوضع النوعي ما يلاحظ فيه الموضوع بوجه كلي عام والشخصي ما يلاحظ فيه بيمينه وشخصه وان شئت قلت ما لا يلاحظ فيه الموضوع بقائون كلي أو ما يدخل تحت قاعدة عامة الى غير ذلك من العبارات كما تستخلص أيضا أنه انما سمي الوضع شخصا لنسبته الى شخص اللفظ الموضوع فان اللفظ قد لوحظ فيه بشخصه وعينه وفي القسم الثاني نوعيا لان الالفاظ الموضوعية فيه لم تلاحظ بشخصها وإنما لوحظت

بنوعها . هذا ويدخل في الوضع النوعي وضع المشتقات كلها . على ما استسمع بعد ؛ ووضع المجازات ؛ والكنايات ؛ والمركبات ؛ اذ لا حاجة لتعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها فانها لا تختلف من تلك الحثية في وضع المجاز مثلاً يعني الواضع أن يقول وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذي يكون بينه وبين معناه الاصلى علاقة من العلاقات المعتبرة بشرط ان يكون معه قرينة مانعة من ارادة ذلك المعنى الاصلى في المجاز أو غير مانعة في الكناية كما يكفيه أن يقول وضعت كل مسند ومسند اليه ليدل ذلك المركب على انتساب المسند للمسند اليه على وجه الثبوت له أو الانتفاء عنه ولا حاجة الى وضع كل جزئي من جزئيات المركب أو المجاز أو الكناية لانها لا تختلف في الدلالة ثم لك أن تعتبر المجاز موضوعاً بوضع واحد لا يتعدد بتعدد العلاقات كما في عبارتنا السابقة ولك أن تعتبره متعدداً بتعدد ما بأن يقول الواضع وضعت كل سبب ليدل على مسببه وكل مسبب للدلالة على سببه اذا لو خظت العلاقة والقرينه وهكذا الى آخر العلاقات ويقول الواضع في وضع المركبات على ذلك النحو وضعت كل فعل وفاعل ليدل على ثبوت الفعل للفاعل على وجه قيامه به أو صدوره عنه وكل مبتدأ وخبر ليدل على ثبوت الخبر للمبتدأ كذلك وكل فعل غير الي صيغة المبني للمجهول مع مرفوعه ليدل على اسناده اليه على وجهه

الوقوع عليه (١) وإن شئت اعتبرته وضعا واحداً بحيث يقول وضعت كل مركب اسنادي ليدل على ثبوت المسند للمسند اليه كما تقدم والوضع نوعي على كل حال لأنه يندرج تحته جزئيات كثيرة

(التقسيم الثاني)

ينقسم الوضع باعتبار آخر الى تحقيقي وتأويلي فالتحقيقي ما لا يحتاج في دلالاته على المعنى الموضوع له الى قرينه بل يدل عليه بنفسه والتأويلي ما لا يدل بنفسه بل بواسطة القرينة فتعلم من هذا أن وضع الجبازات كلها تأويلي وكذا الكنايات وأن وضع الحقائق تحقيقي ومما ينبغي أن تعرفه أن الوضع متى كان تأويليا كان نوعيا لا محالة وأما أن كان تحقيقيا فقد يكون نوعيا كما في وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية وكما في وضع المركبات كذلك وقد يكون شخصيا كما في اعلام الاشخاص واسماء الاجناس المستعملة في حقيقتها فتلخص من هذا أن المركبات وضعها نوعي سواء كانت حقائق أو مجازات أو كنايات وإن المشتقات كذلك وأما مفردات تلك المركبات فقد يكون وضعها نوعيا وقد يكون شخصيا كما أنه قد يكون تحقيقيا وقد يكون تأويليا وبعد أن علمت أن هذه التقاسيم ليست من وجه واحد وانما هي باعتبارات مختلفة لم يشكل عليك ما شرحناه

(١) اقتصر على ذلك لأنه الاصل والغالب

(التقسيم الثالث)

ينقسم الوضع أيضا إلى ثلاثة أقسام وضع خاص لخاص ووضع عام لعام ووضع عام لخاص أما الوضع الخاص للخاص فهو أن يلاحظ فيه المعنى الموضوع له من حيث خصوصه سواء كان موجودا في الخارج كزيد وعمرو أو مقدر الوجود فيه كما في العلم الذي يضعه الاب لمن سيولد له أو كان تعيينه ذهنيا لا خارجيا كإسلام الاجناس على ما استظهره المحققون نظرا إلى تعيينه الذهني وسيمر بك فرق لطيف بينه وبين اسم الجنس يقرب اليك هذا (١) وأما الوضع العام لموضوع له عام فهو أن يكون الموضوع له كلياً ملاحظاً من حيث كايته كوضع الانسان والحيوان والقيام والقعود وسائر اسماء الاجناس لمعانيها الكلية وأما الوضع العام لموضوع له خاص فهو أن يكون الموضوع له جزئيات كثيرة قد لوحظت بوجه كلي عام بدون أن يكون ذلك الكلي موضوعاً له ولكنه الواسطة والآلة في استحضار تلك الجزئيات لموضوع لها كإسماء الاشارة والضمائر والاسماء الموصولة والحروف فانها كلها من

(١) وبعضهم يرى أن وضع علم الجنس من قبيل الوضع العام للموضوع له العام نظراً إلى أن معناه كلي صادق على كثيرين ويجب في الوضع الخاص لخاص أن يكون فيه المعنى مشخصاً لا كلياً وهو وجيه

كليات وضعا جزئيات استعمالا يعنون أن الواضع وضعها لتلك المطلقات
ولكن اشترط ألا تستعمل الا في الجزئيات وعلى ذلك يكون الوضع
عندهم منقسما الي قسمين لا الي ثلاثة فلما جاء العضد والسيد وغيرهما
من المتأخرين رأوا أن مذهب المتقدمين يلزم عليه أن تكون تلك
الكلمات مستعملة دائما في غير ما وضعت له (١) وأن الحروف لو
كانت معانيها كلية كما يقول المتقدمون لكانت أسماء، وكانت مدلولاتها
مستقلة بالمفهومية فلم يكن هناك وجه لجمعها حروفا وأيضا لا معنى لكون
الشيء موضوعا له مع عدم صحة الاستعمال فيه فان أقل ما يترتب على
الوضع صحة الاستعمال ولو في بعض الاحوال (٢) وأيضا كان يجب
على مذهبهم أن تكون الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات نكرات
لا معارف لأن المعترى إنما هو حالة الوضع والوضع فيها على هذا الرأي

(١) أي فتكون مجازات لا حقائق لها وفي ذلك خلاف وان
كان الراجح ثبوت تلك المجازات على أن عبد الحكيم قد أجاب عن
ذلك بأن استعمال الكلّي في الجزئيات من حيث تحقّقه فيها من باب
الحقيقة لا من باب المجاز ولكن ليس يخفى عليك أنه تعسف مع أن
ذلك لا يكاد يلاحظه المستعمل

(٢) أي والحرف لا يصح استعماله في الكلّي بوجه من
الوجود وغيره لا يكاد يستعمل في غير الجزئي فانها لا تستعمل الا في
الجزئيات باتفاق من السعد والسيد

الذى ذهب اليه المتقدمون انما هو للسبكي الذى لا تعين فيه فلما رأوا ذلك كلاه عدلوا عن مذهب المتقدمين وان كان أقل كلفة وقالوا باثبات هذا القسم أعني الوضع العام للموضوع له الخاص فتكون أسماء الاشارة والموصولات والحروف والظواهر على مذهب العضد والسيد جزئيات وضما واستعمالا وعلى مذهب السعد ومن معه كليات وضما جزئيات استعمالا وقد شرحنا لك ذلك وبيننا لك وجهه بما لا يحتاج معه الى غيره هذا ولا شبهة في وجود تلك الاقسام الثلاثة التى هي الوضع الخاص للخاص والوضع العام للعام والوضع العام للخاص في الوضع الشخصي كزيد ورجل والذى وأما الوضع النوعى فلا يكاد يذكر فيه المتقدمون الاقساما واحدا وهو الوضع العام لموضوع له عام كأن يقول الواضع وضعت كل مركب من المسند والمسند اليه ليدل على مطاق ثبوت المسند للمسند اليه ولكن أثبت فيه المتأخرون القسمين الآخرين أيضا لي ضرب من التكلف وطريق من التعسف على عاداتهم وجوزوا في وضع المركب الخيرى مثلا الذى جعله المتقدمون لمطاق الثبوت أن يقال فيه أنه موضوع لجزئيات ذلك الثبوت لا لذلك المطلق وأن يكون وضع صيغة الماضي للدلالة على جزئيات الزمان الماضي والنسبة على مطلق الزمان والنسبة فيكون من قبيل الوضع النوعى العام لموضوع له خاص وقد ازدادوا اعتسافا في اثبات القسم الثالث فيه وهو الوضع الخاص لموضوع له خاص ومثلوا له بمثال فرضي لا يكاد

يتحقق في الوجود بأن يقول القائل وضعت كل مركب من ماء وسين ونون على أى هيئة للدلالة على الذات المخصوصة بحيث يكون علم تلك الذات هو تلك الحروف مكيفة بأى كيفية من الكيفيات فالوضع نوعى لان الواضع لم يعمد فيه الى لفظ مخصوص بل وضع جملة ألفاظ أدخلها تحت قانون كلوى بوضع واحد فكان نوعيا لذلك وكان خاصا لخاص لان الموضوع له قد لوحظ بخصوصه (١)

(نتيجة مختصرة لمجموع ما تقدم)

علم مما تقدم أن شخصية الوضع بتشخص الموضوع ونوعيته بعمومه وأن خصوص الوضع بملاحظة الموضوع له بشخصه وعمومه بملاحظته بوجه كلوى أو بملاحظته بعمومه وأن كونه تحقيقيا يرجع الى دلالاته على معناه بنفسه وكونه تأويليا يرجع الى دلالاته عليه لا بنفسه بل بالقرينة على ما مر بيانه وتفصيله وقد مر بك بيان ذلك وتفصيله

(١) وأما القسم الرابع الذي تقتضيه القسمة العقلية وهو الوضع لخاص لموضوع له عام فلا وجود له لان الخاص من حيث خصوصه لا يكون مرآة للعام من حيث عمومه أو نقول لانه لا يمكن أن تجتمع ملاحظة الخصوص الذى يجعل الوضع خاصا والعموم الذى يكون في الموضوع له

(التقسيم الرابع)

اللفظ ينقسم باعتبار مدلوله الى كلي وجزئي فالكلي هو ما تعرفه في المنطق وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه وخاصته أنه يفهم الاشتراك والجزئي بالعكس فلك أن تحده بأنه ما يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه أو ترسمه بأنه ما لا يفهم الاشتراك (ما يدل على كلي) (١)

اللفظ الذي مدلوله كلي اما أن يدل على حدث أو على ذات أو على مركب منهما أو ما يلتحق بذلك المركب وسنبين لك كلا منها أنتم ياب « ٢ »

(ما يدل على الحدث)

الانماط التي تدل على الاحداث هي المصادر كالقيام والقعود

(١) تعلم من هذا المقام أن الكلي يطلق على اللفظ وعلى المدلول فكلاهما يتصف بالكلية والجزئية في عبارات العلماء وإن كانت الكلية والجزئية حقيقة للمدلول لا للدال

(٢) ما يدل على الحدث هو المصدر وما يدل على الذات هو اسم الجنس والمركب منها هو المشتق من الاسماء وما يلتحق به هو الفعل

ووضع تلك المصادر من قبل الوضع العام الشخصي لموضوع له عام ولا بد أن تكون قد عرفت معنى ذلك مما قدمناه ولكن لا بأس أن نبين لك وجهه ليكون تطبيقاً على ما عرفت فنقول
أما كونه عاماً فاعموم الموضوع له (١) وأما كون وضع تلك المصادر لموضوع له عام فلما علمت من أنها موضوعة للمدلول الكلي الملاحظ من حيث عمومته (٢) وأما كونه شخصياً فلأن الواضع عمد إلى كل لفظ من ألفاظ المصادر بعينه ووضع له حدثه الذي يدل عليه وهو مضطر لأن يضع الضرب للمدلوله بوضع يخصه والاكل للمدلوله

(١) قد سبق لك أن الوضع يكون عاماً بأحد أمرين الأول عموم الموضوع له كما في الوضع للكليات الملاحظة من جهة كونها كلية والثاني كون آلة الوضع عامة بأن يكون الموضوع له هو الجزئيات المشخصة ولكن استحضرت عند الواضع بقانون كلي كما في أسماء الإشارة والموصولات والضمير على ما سبق لك

(٢) وأما ما يقال من كونها من الوضع العام للموضوع له الخاص بملاحظة أنها موضوعة لجزئيات الحدث الواقع من الفاعلين فما لا وجه له لأن التعمين لا يتعلق به غرض فليس كاسم الإشارة والضمير مثلاً على أن هذا الاحتمال يمكن جريانه في كل ما هو موضوع كلي فينسب باب الوضع العام للموضوع له العام مع كون المتقدمين لا يعرفون خلافه

بوضع يخصه وهكذا فهناك أوضاع بعدد مواد المصادر ولا يمكنه جميعها
في وضع واحد لضرورة اختلاف مدلولاتها
(الكلام على اسم الجنس « ١ »)

المراد باسم الجنس هنا ما يقابل المصدر والمشتق مما دل على كلي
كرجل وأسد ووضع اسم الجنس من قبيل الوضع الشخصي العام
لموضوع له عام أما شخصيته فلتتبع الواضع مواد الالفاظ ووضعها
لمدلولاتها مادة مادة لضرورة اختلاف المدلولات وعدم امكان جميعها في
وضع واحد نوعي لان ذلك لا يكون الا عند اتحاد الدلالة (فكن ممن
يفهم أمرار المسائل ولا تكن مقلدا يحكم ما سمع منها) وأما كونه
عاما لعام فلكون الموضوع له كليا ملاحظا من جهة صومه

(١) اسم الجنس يطلق باطلاقات عديدة فيطلق مقابلا لعلم الجنس
والنكرة ويعرف بأنه ما دل على الماهية بقطع النظر عن تعيينها الذهبي
ويطلق مرادفا للنكرة ويعرف في الشائع بأنه ما دل على فرد شائع أي
بأنه ما يقبل ال أو يقع موقع ما يقبلها وهو أولي ليشمل نحو ذكرى
ورجعي مما دل على الماهية ويطلق مقابلا للمصدر وللمشتق كما هنا
كما يطلق بمعنى الاسم الجامد الصادق على المصدر كما تعرف ذلك في
مبحث الاستعارة الاصلية والتبعية وكلها اطلاقات لعلماء العربية وأن
اشتهر البعض عند البعض

(الكلام على المشتق)

المشتق ما عدا الفعل يدل على ذات وحدث ونسبة بينهما يقصد
بها ربط ذلك الحدث بتمام الذات ونعني بالذات ما يشمل المكان
في اسم المكان الزمان في اسم الزمان ولهذا صرح الحكم عليه نظرا الي
ما فيه من الذات والحكم به نظرا الي ما فيه من الحدث
أما وضعه فيجب أن يلاحظ فيه الواضع مادته وأن يلاحظ
هيئته لأن لكل منهما دلالة تفاير دلالة الآخر ولتقدم لك كلاما
على المادة والهيئة أولا ثم نتبع ذلك بالكلام على وضعهما فمتقول
أما المادة فهي عبارة عن الحروف غير مراعي فيها الحركات
والسكنات والترتيب وأما الهيئة فهي عبارة عن تلك الحركات
والسكنات وذلك الترتيب

أما وضعه باعتبار المادة بشرط أن تكون معرضة للهيئة فهو من
قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل
مشتق ليدل على مدلول مبدأ اشتقاقه ولا حاجة لأن يضع كل مادة
من مواد المشتقات على حدتها فإن ذلك الوضع كاف فيها وكلها متحدة
في تلك الدلالة

وأما اختلاف المدلولات من الضرب والاكل والشرب ونحوها
فقد تكفلت به أوضاع المصادر المختلفة التي هي بعدد تلك

المدلولات (١) فلا حاجة بعد ذلك الى كثرة الأوضاع الشخصية في المشتقات (٢) هذا وانما قلنا بشرط أن تكون معروضة للهيئة دفعا لما يقال أن المادة قد توجد ولا دلالة لها على الحدث كما اذا قدمت الرأ أو الباء على الضاد في ضرب أو ضمت الضاد وسكنت الرأ مثلا واما وضعه باعتبار الهيئة العارضة للعادة (٣) فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل ما كان على زنة فاعل ليدل على ذات وحدث ينتسب اليها بالقيام بها أو الصدور

(١) ايضاح هذا بعبارة أخرى هو انه ليس بلازم أن يتبع الواضع أفراد المشتقات ويضع كل واحد منها على حدثه حتي يكون هناك أوضاع بعدد المشتقات بل يكفيها كلها وضع واحد وانما الذي يحتاج لتلك الاوضاع الكثيرة هو مصادرها فكل مصدر موضوع بلفظه الخاص لمدلوله ولا يتأني فيه الوضع النوعي كما سبق ولا تحتاج المشتقات بعد وضع مصادرها لاكثر من ان يقول الواضع مرة واحدة وضعتها لتدل على مبدأ اشتقاقها

(٢) بهذا تعرف أنه لا وجه لما قيل من ان وضعها شخصي فانه ارتكاب لعناء كثير لا داعي اليه

(٣) قيد بذلك لان الهيئة في ضرب مثلا لا تدل على الزمان والنسبة الا بشرط المادة المخصوصة والا فقد توجد في الاسماء على ان الهيئة ليست له ظا مستقلا حتى تنسب الدلالة اليها

عنها وكلما كان على زنة مفعال ليدل على ذات وحدث ينتسب إليها كذلك على وجه الكثرة والتكرار وكل ما كان على زنة مفعول بكسر الميم ليدل على ذات وهي آلة الفعل وحدث ينتسب إليها على وجه أنها آلة فيه وكل ما كان على زنة مفعول بفتح الميم ليدل على مكان أو زمان وحدث ينتسب إلى ذلك بالوقوع فيه الخ. فالخلاصة أن المشتق يدل على الحدث بمادته وعلى ما عدا ذلك بهيئته والوضع فيهما نوعي وهو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام فيهما جميعا على التحقيق المعقول ولا بأس أن نزيدك أيضا بالكلام على خصوص الفعل (١) فنقول الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة وقد سبق لك أن المشتق ما عدا الفعل مركب من الذات والحدث والنسبة (٢)

- (١) هذا هو القسم الرابع الذي قلنا أنه يلتحق بالمركب من الذات والحدث فيما تقدم
- (٢) قد عرفت أن المراد بالذات هناك ما يشمل الزمان والمكان وإنما لم يجعل الفعل مركبا منهما وإن كان مشتقا حتى يكون كاسم الزمان الذي أدخلناه في المشتق لأن النسبة التي هناك إنما يقصدها ربط أحد جزئي المدلول بالآخر أعني ربط الحدث بالذات اللذين هما مدلولان جميعا للمشتق وأما النسبة في الفعل فلم يقصدها ربط حدثه بزمانه وإنما المقصود به ربط الحدث بذات خارجة عن مدلول الفعل وهي ذات الفاعل ولذلك جعلناه قسما رابعا لاحقا بمركب من الذات والحدث من المشتقات

أما الكلام على وضعه باعتبار مدلولاته الثلاثة فهو بالنظر إلى
 حقيقة الدال عليه بمادته من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام
 كما سبق نظيره في الكلام على المشتقات ولا فرق بينه وبينها في
 هذا . وأما وضعه للزمان والنسبة اللذين يدل عليهما بهيئته وصيغته
 فهو من موضع الرضع العام لموضوع له خاص (على ما يقولون) بأن
 يقول الواضع مثلاً (١) وضعت كل ما كان هيئة فعل للدلالة على
 كل جزئي من جزئيات الزمان الماضي (٢) وكل جزئي من جزئيات
 النسبة إلى أحاد التماثلين فيكون الموضوع له هو جزئيات الزمان والنسبة
 شأن الوضع العام للموضوع له الخاص وليس يخفى عليك أن الفرض
 لم يتعلق بجزئيات الزمان والنسبة ولا دلالة للفعل وضما ولا استعمالا

(١) أى ويقول وضعت كل ما كان على هيئة يفعل للدلالة على
 كل جزئي من جزئيات الزمان المتقبل وكل جزئي من جزئيات
 النسبة وضعت كل ما كان على هيئة الامر ليبدل على تلك الجزئيات
 مع الدلالة على العطف فانه يجب ادخاله ايضا في معنى الامر والمتبصر
 لا يخفى عليه أمثال هذا

(٢) تلك الجزئيات هي جزئيات أزمان أحداثها التي تدل عليها
 بمادتها فإن الزمان المدلول للفعل زمان حدثه الذي وقع فيه لا غير
 وكذلك النسبة . هذا غاية ما يواجه به معنى تلك الجزئيات الذي
 يصعب فهمه ويعسر ذوقه

على شيء خاص من تلك الجزئيات فالأوجه أنه موضوع لمطلق الزمان
والنسبة فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وحينئذ ياتحق
بأخواته من المشتقات ولا يكون بينه وبينها فرق أصلا في المادة ولا
في الهيئة ولعلك لم تنس ما سبق لك من أن المتقدمين لا يكادون
يعرفون في الوضع النوعي إلا ذلك القسم
(فروق بين الفعل وغيره)

الفرق بين الفعل وغيره من المشتقات أن النسبة تعتبر أولا من
جانب الحدث في الفعل ومن جانب الذات في غيره من المشتقات
بمعنى أن الواضع لاحظ الذات أولا ثم نسب إليها الحدث في غير
الفعل ولاحظ الحدث أولا ثم نسبته إلى الفاعل وأن طرفي النسبة
مدلولان لما عدا الفعل من المشتقات وأما الفعل فإنه لا يدل وضعا إلا
على أحد طرفيها وهو المنسوب وأما الطرف الثاني فإنه يدل عليه
التراما فقط ويترق بين الفعل والمشتق أيضا بأن الفعل لا يقع إلا
محكما به لأن وضعه على أن يدل على حدث يقصد انتسابه إلى
غيره وأما غيره من المشتقات فهو صالح لأن يحكم عليه نظرا إلى ما فيه
من الذات وبه نظرا إلى ما فيه من الوصف

(١) ويترق بينهما أيضا بأن الفعل غير مستقل بالمفهومية لدخول
النسبة التي لم يدخل طرفاها في معناه وأما نسبة المشتق فطرفاها
مدلولان جميعا للمشتق

(تنبيه) ماقررناه في وضع المشتقات هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان الوضع النوعي كله من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص بأن يلاحظ معان غير محصورة بمفهوم اجمالي ويعين بأزائها الفاظ غير محصورة محوطة بمفهوم اجمالي آخر تمييزا اجماليا على انقسام الآحاد الى الآحاد بأن يعين لفظ منها المعنى من تلك المعاني ولفظ آخر لمعنى آخر وثالث لثالث وهكذا وليس هذا الا وضعا عاما للموضوع له الخاص فاذا رأيت (في مباحث الوضع النوعي الذي ستراه في كثير من المواضع) ما يخالف هذا فاعلم اننا قد اقتصرنا على أحد الرأيين وليس يضيرك ذلك بعد هذا البيان

(ما يدل على الجزئي)

الذي يدل على الجزئي هو الاعلام الشخصية وأسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف فتلخص أن الذي يدل على الكل أربعة أشياء وهي المصدر واسم الجنس والفعل والمشتق وان الذي يدل على الجزئي خمسة أشياء وهي ما علمت (١)

(١) هذه الأربعة هي التي ذكرها المصنف في رسالته التي ألفها في تحقيق معنى اسم الاشارة والموصول والضمير والحرف ولكن لم أشياء أخرى يثبتون فيها قسم الوضع العام للموضوع له الخاص بمجموع جزئيات كثيرة مستحضرة بقانون كل غير ان ما ذكره يدل على بعضه

قائدة

هذه الثلاثة أعني اسم الإشارة والموصول والضمير تشارك الحرف في أن معانيها جزئية وإن الوضع لها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص مثل الحروف وتفارقها في أن معانيها مستقلة بالمفهومية غير متوقفة على انضمام غيرها اليها ولذلك كانت صالحة لأن يحكم عليها وبها وأما احتياجها إلى قرينة كالتكلم والإشارة الحسية والصلة المعهودة فلتعين الجزئي المراد منها لما علمت أنها موضوعة للجزئيات الكثيرة فهي صالحة بمقتضى وضعها لكل جزئي من تلك الجزئيات لولا القرينة (١)

(الكلام على المعارف والتمكرات)

لسنا نتكلم الآن على أحكام جديدة وقواعد مجهولة لم تسبق لك وإنما نريد بذلك تمرينك بكثرة التطبيق على ما علمت

ويمنع بعضه وقد سبق لك في الفعل أنه موضوع كذلك على رأى المتأخرين وسيمر بك أشياء كثيرة من هذا القبيل وسنناقشهم في كثير منها

(١) وأما قرينة الحرف الموضوع للجزئيات الكثيرة فهي ذكر ما يتعلق به معناه وسيأتي الكلام على الحرف وبيان معنى جزئية معناه في مبحث مستقل

الضائر

أما الضائر فوضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص فدلوا لها جزئي لا كلي على ما رآه كثير من المحققين كالعضد والسيد وان كانت آلة الوضع كلية بأن يقول الوضع وضعت لفظة انا لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد متكلم وأنت لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مخاطب مذكر وهو لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد غائب مذكر فالموضوع له هو تلك الجزئيات المعينه وآلة الوضع هو ذلك المطلق الذي استحضرت به تلك الجزئيات وليس يغيب عنك ان هذا المطاق هو الذي يجعله السعدوم مع هو الموضوع له واسم الاشارة والموصول مثل الضمير في كل ذلك . وأما العلم الشخصي فظاهر أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص . وكذلك العلم الجنسي نظرا الي تعينه الذهني وأما المحلى بال والمنادى فهما من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت كل محلي باللازم ليبدل على كل جزئي من جزئيات مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب أو مطلق مستغرق لجميع افراده أو مطلق حقيقة لم يقصد جودها في ضمن الافراد (١) ويقول في وضع المنادى وضعت كل

(١) الاول هو مدخول اللام المهدية والثاني هو مدخول اللام الاستغرافية والثالث هو مدخول لام الحقيقة من حيث هي

منادى مقصود ليدل على كل جزئى من جزئيات المطلوب اقباله
هذا ولا يشتبه عليك ان للمحل باللام قبل دخولها عليه وضعاً
آخر كوضع اسماء الاجناس فى نحو الرجل أو المشتقات فى نحو الضارب
وللمنادى وضعاً آخر قبل دخول حرف النداء عليه كذلك نحو يارجل
وياضارب فكن من المستبصرين المتيقظين

وأما المَرَب الاضافى فهو من قبيل الوضع النوعى العام لموضوع
له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مركب اضافى ليدل على مطلق
تقييد الاول بالثاني فهو نوعى لوضعه جميع المركبات الاضافية بوضع
واحد وكان عاماً لعام لوضعه لمطلق التقييد (١) هذا وغيره خاف عليك
أن هذا الوضع لمجموع المركب الاضافى من حيث هو مركب اضافى
واما المضاف والمضاف اليه فلكل منها وضع بخصه وهو اما شخصي
كما فى غلام زيد وأما نوعي كما فى ضارب الجاني وأما مختلف كما فى
ضارب زيد فتفطن ولا تفعل

هذا ما قالوه ولا بأس أن تجعله من قبيل الوضع العام لموضوع
له خاص بمجعل الموضوع له هو جزئيات مطلق التقييد وترتكب التوزيع
على ما تستمع فى الجمع بل هو الاوجه عندي اذ لا فرق بينهما وقد
صرح بعض المحققين بأن المركبات الاسنادية موضوعة لجزئيات
مطلق الثبوت فأى فرق بينهما وبين ما نحن فيه

(الكلام على النكرة) (١)

وأما وضع النكرة فمن قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت رجلا ليدل على الذكر البالغ من بني آدم وكذا شجر وحجر وحيوان وإنسان إلى غير ذلك فهو شخصي لكونه قد تعلق بالالفاظ بأعيانها وعام لعام لكون المدلول فيه كلياً ملاحظاً من حيث كليته (٢)

(الكلام على المنهي والمجموع والمصغر والمنسوب)

الوضع في هذه الأربعة من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت كل اسم في آخره الف ونون مزيدتان

(١) النكرة تطلق ويراد منها ما قابل المعرفة فتشمل أسماء الاجناس التي وضعت للمهايا وتطلق مقابلة للمعرفة واسم الجنس فيفرق بينهما بأن النكرة ما وضعت للفرد الشائع واسم الجنس ما وضع للماهية غير المعينة وتكون القسمة ثنائية على الاول ثلاثية على الثاني

(٢) وأما ما يقال من انه من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت لفظ رجل ليدل على كل جزئي من جزئيات الذكر البالغ من بني آدم فما لا وجه له لما سبق لك مهادراً من أن

أو ياء ونون كذلك ليدل على اثنين من مسمى مفردة (١) ثم يعتبر توزيع الفاظ المثنيات كرجلين وامرأتين وضاربين وقائمين الخ على تلك المدلولات بحيث يكون لكل اثنين واحد من تلك المثنيات ويقول في وضع الجمع وضعت كل ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع أو ياء ونون في حالتى النصب والجر أو أو تغير مفردة الي وزن من أوزان جمع التكسير المخصوصة أو كانت آخره الفا وتاء مزيدتين ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق الجمع أى جزئيات ذلك المفهوم الكلّي (وهو أكثر من اثنين) ثم يرتكّب التوزيع بأن تعطى كل صيغة من صيغ المجموع لكل جزئي من جزئيات ذلك المفهوم على قياس المثني ويقول في وضع المنسوب وضعت كل ما اتصلت به ياء مشددة زائدة ليدل على كل جزئي من جزئيات المنسوب الي الخالي منها ثم يرتكّب

التمين غير مقصود وان الذى دعاهم الي القول بذلك في اسم الاشارة هو أمور كثيرة لا وجود لها هنا على انه لاوجه للتكثير مع القول بالوضع للجزئيات وليت شعري اذا كانت النكرة من قبيل الوضع العام للخاص فأين يتحقق وضع العام للعام (فلا تكن أسير بن قاسم في آياته فالحق أحق أن يتبع)

(١) أى على جزئيات ذلك المفهوم الكلّي

التوزيع ويقول في وضع المصغر وضعت كل ما كان على زنة فعيل أو فعيل أو فعييل ليدل على كل جزئي من جزئيات مفهوم الحقير أو الصغير فالجميع على غلط واحد (١) ويبان نوعية الوضع وعمومه واضح مما تقدم مراراً

(الكلام على الحروف)

الحرف لفظ موضوع لمعنى غير مستقل بالمفهومية وشرح هذا ان معانى الحروف ليست مقصودة لذاتها وانما يؤتى بها لتعرف حال الغير مثلاً اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة أو قطعت بالسكين لم ترد بذلك الا تبين حال من أحوال البصرة وهو انها مبتدأ منها وحال من أحوال السير وهو انه قد ابتدئ من البصرة وكذلك أتيت بالي لتبين حال من أحوال الكوفة بأنها قد انتهت اليها السير وحال من أحوال السير وهو انه قد انتهى عند الوصول الى الكوفة

(١) ولك ان تجعلها موضوعاً للمفهوم الكلي فتكون من قبيل الوضع العام للموضوع له العام بل قولهم ان المصغر والمنسوب ملحقان بالمشتق ولذلك كانت الاستعارة فيهما تبعيه وصح النعت بهما يرجع هذا ولكنهم مشغوفون بوضع العام للاخص ولعل ذلك لغرابته

وانتيت بالباء في قولك قطعت بالسكين لتبيين حال من أحوال السكين وهو انها كانت مقطوعاً بها (١) وحال من أحوال القطع وهو انه كان بالسكين وقس على ذلك فانت ترى الحرف لم يؤت به الا لتعرف حال غيره ولهذا كان لا بد من انضمام غيره اليه وليس يعقل له معنى الا بواسطة ذلك الغير فعنى الحرف متوقف في استفادته على غيره ولذلك يجعلون في سببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها واذا دقت النظر وجدت ذلك المعنى في الغير أيضاً لانه حالا من أحواله وشأن من شؤونه (٢) ولهذا كان الحرف غير صالح للحكم عليه ولا به (٣) لانه كالمرأة التي لم تقصد لذاتها وانما قصدت ليرأى فيها غيرها وما دمت ناظراً اليها من أجل غيرها فحال أن تكون محكوما عليها أو بها لان وجهة النفس لما يترأى في المرأة لا للمرأة والا كانت مقصودة بالحكم وهو خلاف الفرض وبهذا تبين غاية البيان

- (١) أنت السكين لغرابية التذكير في المألوف والافهوي ذكر ويؤنث والتذكير أفصح كما في قوله اذا اعوج سكين فموج قرابه
- (٢) أى فيكون للظرفية معنى كما أن للسببية في المشهور معنى
- (٣) أى بخلاف الابتداء الاسمي المدلول لكلية ابتداء مثلاً فانه مقصود لذاته لا لغيره ولذلك صح الحكم عليه وبه نحو ابتداء زيد حسن والفبيح ابتداء غيره

ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية وغير مقصودة لذاتها وبذلك
 يرد قول المتقدمين انها موضوعة للامور الكليه كالا ابتداء المطلق في
 من والاستعلاء المطلق في علي لما يلزم ذلك من انها تكون أسماء
 كلفظة الابتداء والاستعلاء لاحروفا وهو غير المجموع عليه ويلزم عليه
 أيضا أن تكون تلك الحروف موضوعة للكليات مع عدم صحة
 استعمالها فيها ووجوب استعمالها في غير ما وضعت له وهو بعيد ان لم
 يكن باطلا ويلزم عليه أيضا انها مجازات لاحقائق لها وفيه خلاف وأن
 كان الحق صحته وبيان ذلك ان من مثالا لا تستعمل الا في الابتداء
 الجزئي الذي يقصد به ابتداء شيء مخصوص من شيء مخصوص
 ولم يؤت بها الا لتبين حال هذين الشيئين وهو على رأى السعد غير
 الموضوع له الذي هو معنى الابتداء الكلي (١) وقد ألف المضدرسالة
 في الوضع لتحقيق ما وضع له الحرف واسم الاشارة والضمير والموصول
 واختار أنها كلها موضوعة بالوضع العام لموضوع له خاص يجعل الموضوع
 له فيها هو الجزئيات وجعل آلة الوضع كلية كما هو قانون ذلك القسم

(١) فان أجيب عن هذا بأنه من باب استعمال الكلي في الجزئي
 من حيث تحققه فيه قلنا لا حاجة الي هذا التعسف على أن ذلك لا يكاد
 يخطر بالبال

فال موضوع له في على مثلاً هو الاستعلاء، آت الجزئية كاستعلاء زيد علي
الفرس وعمر و على السطح وهلم جرا (١) وآلة الوضع التي أمكن الواضع
أن يستحضر بها تلك الجزئيات الكثيرة هو مطلق استعلاء . ولنتمم
لك الموضوع بذكر بقيه الاقسام الاربعة التي اعتنى بها المضد في
رسالته غاية الاعتناء زيادة في تمرينك وحرصاً على تمكين العلم من
نفسك فنقول الموضوع له في الموصول هو كل جزئي من جزئيات
مفهوم من عهد انتساب الصلة اليه وآلة الوضع فيه هي ذلك المفهوم
الكلي؛ والموضوع له في اسم الاشارة وهو جزئيات المشار اليه المحسوس
وآلة الوضع فيه هي مطلق مشار اليه محسوس . والموضوع له في ضمير
المخاطب هو جزئيات المخاطب المذكور وآلة الوضع مطلق مخاطب
مذكر وهلم جرا وليس يغيب عنك بعد ما سبق لك مكان الخلاف
والوفاق بين السعد والسيد في ذلك (٢) وقد أطلعنا في هذا المقام اعتناء
ما يعتني به الناس

- (١) هذا هو المشهور في معنى جزئيات الحروف وقيل أن معنى
جزئيتها أنها غير مستقلة بالمفهومية وكثيراً ما تجد هذا مراداً لهم في
كثير من المقامات فاعرف ذلك لئلا يشتبه عليك الحال
- (٢) اتفق السعد والسيد على أن الاستعمال لا يكون الا في
الجزئيات وهذا هو محل الوفاق واختلفا بعد ذلك في الموضوع له فعند

وأما أسماء حروف التهجين فليست من هذا القبيل رأساً وكان ينبغي ألا يشتبه في ذلك فإن لفظة باء أو تاء أو جيم مثلاً لا تدل في أصل وضعها على شيء معين وإنما تدل على المفهوم الكلّي الصادق على كل باء وتاء وجيم فكيف تكون موضوعة للجزئيات كحروف المعاني من نحو من وعلي وهو واضح لا يحتاج إلى الإطالة فيه بل ولا إلى النص عليه لولا أن بعض الأكابر قد توقف فيه كالسمرقندي وغيره وإلى هنا انتهى من حاج دراستك أيها الطالب غير أننا رأينا أن تقرب لك الطريق وتأخذ بك عن مظان التفريق ونذكر لك خلاصة بدیعة فيها روح التقسيمات ولبابها فنقول : —

السيد أن الموضوع له هو تلك الجزئيات المستعمل فيها فهي جزئيات وضعاً واستعمالاً عنده وأما السعد فيقول أن الموضوع له هو الأمر الكلّي الذي تندرج تحته تلك الجزئيات كلها فهي عنده كليّات وضعاً جزئيات استعمالاً وقد سبق لك ذلك بما لا مزيد عليه

﴿ خلاصه مدیمة (١) ﴾

الوضع ينقسم الى سبعة أقسام : —

« ١ » وضع شخصي تحقيقي خاص لخاص وليس يدخل في هذا

القسم الا الاعلام الشخصية وكذا الاعلام الجنسية على رأى

« ٢ » وضع تحقيقي شخصي عام لعام ويدخل في هذا القسم

وضع المصادر وأسماء المصادر واسماء الاجناس وكذا اعلام

الاجناس على رأى

« ٣ » وضع تحقيقي شخصي عام لموضوع له خاص ويدخل في

هذا القسم اسما الاشارة والموصولات والضمائر والحروف — وأما

النكرات فلا وجه لادخلها في هذا القسم بل هي داخلة في قسم العام

للعام وقد علمت وجهه فما قد مناه

(١) يحسن بنا في هذه الخلاصة أن نعيد لك ما علمته باختصار

من أن شخصية الوضع ترجع الى تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته ترجع

الى عمومته وأن خصوص الوضع يرجع الى ملاحظة المعنى من حيث

تشخصه وعمومه يرجع الى أحد أمرين عموم المعنى الموضوع له كما في

إنسان أو عموم آلة الوضع كما في اسم الاشارة وأن كونه تحقيقياً يرجع

الى كون اللفظ دالاً بنفسه وكونه تأويلياً يرجع الى كونه دالاً بالقرينة

على ما صر بياحه وتفصيله

(٤) وضع نوعي تحقيقي خاص لخاص وقد سبق لك انه لا يكاد يوجد ولم يمثلوا له الا بالامثلة الفرضية أو التعميمية وأظهر شيء لم في ذلك هو وضع الرجل أعلما كثيرة لابنه المشخص بقاعدة كلية كأن يقول وضعت كل ما كان مركبا من كذا وكذا ليدل على ابني هذا

(٥) وضع نوعي تحقيقي عام لعام ويدخل فيه وضع المشتقات مادة وهيئة ماعدا هيئة الفعل كما يدخل فيه المركبات التوصيفية والاضافية والخبرية والانشائية بجميع انواعها

(٦) وضع نوعي تحقيقي عام لخاص ويدخل فيه وضع هيئات الافعال لجزئيات الزمان والنسبة كما يدخل فيه المحلى بأل والمنادية والمثني والمجموع والمصغر والمنسوب كما تقدم

(٧) وضع تأويل عام ولا يكون الا نوعيا وهو وضع المجازات والكنائيات وقد جرينا في هذه الخلاصة على رأى المتأخرين وعلى الطريقة المشهورة في ما بينهم وليس يغيب عنك ان المتقدمين يجمعون كل ما رأيت داخل في وضع العام للخاص من الوضع العام للعام لانهم لا يرون وضع العام للخاص والله يتولي هداك في علمك وصملك وهذه فوائد اهديناها اليك فائق سمعك لما سيلقى عليك وستنتفع بها

(الفائدة الاولى)

(ستري شيئاً من التكرار لسهو اقتضي ذلك ولم يتنبه له الا بعد تمام الطبع وقد تداركناه حسب الاستطاعة وهاك ما نقول)
وقع الخلاف في اسماء العلوم فقليل انها من قبيل اسماء الاجناس وقيل انها من قبيل أعلام الاجناس لشبه يذكرونها واكبر شبههم في ذلك شبهتان

(الشبهة الاولى) ان مسميات العلوم غير موجود في الخارج عند الوضع فانها لاتزال تزايد ما بقيت الايام فكيف تكون أعلاما شخصية مع كون مسميها غير متحقق في الوجود ولا معلوم للواضع عند الوضع (والجواب عن تلك الشبهة ان العلم الاجمالي كاف في وضع الاعلام الشخصية كما في وضع الرجل علما لابنه الذي سيولد . وهنا تعين الموضوع له عند الواضع بالجهة التي تضبطه بحيث لا يخرج عنها شيء من مسائله التي وجدت والتي ستوجد وهي وحدة الموضوع ووحدة الغاية بل التشخيص هاهنا يقتضي تلك الجهة (جهة وحدة مسائله الكثيرة) اتم من التشخيص الذي يلاحظ في مثل زيد وعمر وعقتضي تلك الشخصيات الحسية فانها تتبدل وتتغير عند الطوارئ التي تطرأ عليه من الامراض والحوادث بخلاف مشخصات العلوم فانها لا تتبدل ولا تتغير

(الشبهة الثانية) هو ان العلم يكون مدركا لاشخاص كثيرة في وقت واحد وبالضرورة ما ادركه زيد غير ما ادركه عمر لان الواحد بالشخص لا يقوم بمحلين في آن واحد فلا بد أن يكون اسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس او اسماء الاجناس للقطع باطلاقها علي كل واحد من تلك المتعددات الفائتة الحصر والجواب عن تلك الشبهة هو ان الواضع للعلوم لم يلاحظ عند الوضع تعاق الادراكات بها ولا اعتبر جهة تعددها من حيث تلك الادراكات وانما لاحظ شيئا معيناً هو تلك المسائل المضبوطة بجهة وحدة الموضوع أو الغاية ثم وضع لها اسماء الاسماء ولا شك ان مسمى الماروم معين في نفسه بقطع النظر عن تعلق تلك الادراكات والوضع لم يكن الا من حيث ذلك التعيين على ان تعلق تلك الادراكات بشيء لو اوجب أن لا يكون داله على شخصيا لوجب ان لا يكون زيد وعمر ومن الاعلام الشخصية أيضا فانهما متعلقان لما لا يحصي من الادراكات ولا قائل بذلك ومعلوم ان قيام الماروم بالنفوس ليس كقيام الاعراض الحسية بمعرضاتها ولا كقيام الاجسام بمحالتها كما هو مبين في محله

(فوائد متممة)

الفائدة الاولى - الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس مع كون كل منهما كلياً صادقاً على كثيرين هو ما اختاره المحقق الصبان وهو أحسن ما قيل في هذا الموضوع وحاصله بإيضاح واختصار ان للماهية جهة تعيين في نفسها ووحدة في ذاتها وجهة عموم من حيث كليتها وصدقها على كثيرين وقد نظر الواضع الى الجهة الاولى في علم الجنس ونظر الى الجهة الثانية في اسم الجنس وارشدنا الى ذلك باجراء أحكام المعارف على علم الجنس فحمله مبتدأ بلا مسوغ ومنعه الصرف عند وجود علة أخرى وجاء منه الحال ولم يفعل ذلك في اسم الجنس بل أجرى عليه أحكام النكرات

الفائدة الثانية - وقع الخلاف في أسماء الكتب والعلوم والتراجم واشتهر بين الناس ما اختاره المحقق الصبان من انها من قبيل الاعلام الشخصية وهو مسلم في أسماء العلوم والكتب لانه لا فرق بين أن تضع لابنك اسماً او لكتابك اسماً ولا يقل تعيين العلوم التي ارادها الواضع من اسمائها عن ذلك . وأما أسماء التراجم فلا يظهر اصلاً انها من قبيل الاعلام وشبهة ارباب ذلك الرأي انها اريد منها الاتفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي شبهة ارائجة في المنقول غير معتد بها في نظر ارباب العقول وقيل ان تعرف وجه

ذلك يلزمك أن تعلم أمرين . الاول ان تعلم ان الواضع لا يضع لفظا من الالفاظ الا لمعني متميز عما عداه وان كان لذلك المعني افراد كثيرة يوجد فيها ومحال ان يضع لغير المتميز عنده والا فلا دلالة فلا وضع . الثاني ان كل موجود في الخارج يجب أن يكون متعينا ويستحيل ان يكون شائعا فكل ما وجد في الخارج من حجر وشجر وحيوان وانسان فهو مشخص معين فليس يوجد فيه الا الاشخاص من كل نوع فاذا عرفت ذلك عرفت ان تميز معني « مسألة » مثلا عن باب وفصل لادخل له في التعريف والتنكير لان معني كل لفظ متميز عن معني غيره بمقتضي الوضع كما عرفت وان كان منشأ الشبهة ان « المسألة » مثلا عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة فهو كذلك ولكن هذه غفلة عن ان الموجودات الخارجية لا بد أن تكون معينة مشخصة ولا يتأتى أن تكون مبهمة شائعة ولادخل لذلك في التعريف والتنكير وانما مرجع التعريف الي قصد الواضع دلالة اللفظ على شيء معين بحيث يفهم منه عند الاطلاق كما ان مدار التنكير على ما يفهم من اللفظ أيضا فان كان المفهوم منه عند الاطلاق غير معين بأن يكون شائعا لا يختص به واحد دون آخر بمقتضي وضع اللفظ فهو النكرة فلنعرض ما هنا على ذلك الميزان فهل تفهم من قولنا مسألة او باب او فائدة مسألة مخصوصة او بابا مخصوصا او فائدة

معينه أم يجوز (١) بعد سماعنا ذلك أن يكون المراد أى شىء مما يسمى مسألة وبابا وفائدة من غير أن يعارضنا الوضع فى ذلك بخلاف ما اذا سمعنا جمع الجوامع مثلا فاننا لا نفهم الا شيئا معيناً لا يجوز لنا الانصراف عنه بمقتضى الوضع وأيضاً لو قال المؤلف فائدتان مثلاً ولم يذكر الافائدة واحدة اعترضنا عليه حيث اخل بمعنى التثنية فهل اذا سمعت رجلاً يقول رأيت حسنين مثلاً صريد العلم افتعترضه بأنه لم يوجد الا شخص واحد وليت شعري ما الفرق بين فائدتان ورجلان وأيضاً تراه يقول فائدة اخرى فيصفها بالنكرة ويقول الفائدة الثانية فيدخل عليها الى المهدية احساساً منه بسبق العهد فى قوله فائدتان وملاحظته لمعنى تلك التثنية كما يلاحظ معنى الجمعية اذا قال فوائده أو مسائل الى غير ذلك من الأدلة التي تنقذ فى نفسك اذا رجعت الى ذوقك ووجدانك وبهذا تعلم ان الكلام فى تنوين مسألة مع كونها علماءنا كلاماً من بتقيد بالظواهر ولا يستطيع أن يخرج من قيد تقليد الاكابر

الفائدة الثالثة — المعارف منها ما وضع للخارجى قطعاً كعلم الشخص واسم الاشارة ومنها وضع للذهنى قطعاً كعلم الجنس والمعرف

(١) أم هنا منطقة نظير ما قالوه فى امثاله أو يقال أنه جرى على رأى ابن مالك الذى يجوز ذلك فلا يعترض بأن هل لا يؤتى لها بمعاول

بلام الحقيقة التي يراد بمدخلها الجنس من حيث هو وأما النكرة
التي لا وجود لمعناها في الخارج كعقلاء وغول فهي موضوعة للذهني
فان كانت أفرادها موجودة في الخارج ففيها خلاف بين العلماء على
ثلاثة أقوال قيل انها موضوعة للمعني الخارجي وقيل انها موضوعة
للمعني الذهني وقيل موضوعة للاعم منهما

الفائدة الرابعة — الالفاظ عند السعد موضوعة لمعانيها قصداً
ولا تنقسم تبعاً وهي صالحة لان يحكم عليها وبهامتي قصد لفظها لانها
حينئذ من الاسماء ولو كانت افعالاً أو حروفاً بحسب الاصل نحو
ضرب فعل ماض ومن حرف جر ولا يلزم علي هذا ان تكون
الالفاظ كلها مشتركة لان الوضع الاول قصدي والثاني تبعي ورده
السيد بأنه يلزم عليه ان المهملات موضوعة كجسق وديز وهو مالا
يقول به احد وأيضا وضع الالفاظ لا تنقسم انما يكون تابعا للوضع
الاسمي ولا وضع في المهملات وبأن دعوى الوضع في الالفاظ كلها لم
يقم عليه دليل عقلي ولا تقبل واختار انها محضر بأقسامها لا بد والها
حتى تحتاج الي وضع . وأجاب عن شبهة الحكم عليها بأن الالفاظ
كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها وبها متى قصد لفظها
ولا تكون بذلك اسما والمبتدأ مثلاً لا يجب ان يكون اسما حقيقة بل
يكفيه ان يكون في حكم الاسم ومذهب السيد هو المرجح عند
المحققين الفائدة الخامسة — الواضع للغات قيل هو الله تعالى وقيل
البشر على خلاف طويل في ذلك والذي زيد ان نبيهلك عليه هو

ان نعرفك موضوع الخلاف وما هو الحق الذى يتبادر الى الازهان فاعلم ان ذلك الخلاف انما هو فى اسماء الاجناس كرجل وامرأة وأسد وذئب لافى أعلام الاشخاص كزيد وعمرو ومصر وبغداد فان ذلك من وضع البشر اتفاقا . وان الذى نفهمه ولا نكاد نعقل سواه ان الانسان قد اهتم فى بدء امره بعض الاسماء لبعض الاشياء أو أوحى اليه بها على حسب ضروراته وحاجاته ثم أخذ بعد ذلك يضع لها ما يختاره من الانماط مما يناسب لغته وترقيه ولذلك ترى الموضوعات تتسع يوما فيوما على حسب رقي العمران وتقدم الصنائع والمخترعات ولذلك لانجد لكثير من الاشياء الآن اسماء عربية ونجد لها اسماء وضعتها بأزائها الامم الاخرى عندما تقدمت فيها الصناعة وظهرت بها المكتشفات والمخترعات (١) وهذا آخر ما أردناه والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلي الله علي سيدنا محمد المظهر الاجلى للتجلي الاعلى وعلي آله وصحبه وسلم

(١) وأما تعليم آدم عليه السلام الاسماء كلها فينبغي أن يكون المراد به كما قال بعض المحققين هو الافاضة عليه من اسمائه تعالى كلها بخلاف الملائكة فانها مظاهر لبعض الاسماء فقط ويبعد كل البعد أن يراد أسماء هذه الاشياء التى وجدت وتوجد فى الطبيعيات والمخترعات الي يوم القيامة فان ذلك خارج عن قوة البشر من جهة ومن جهة أخرى هو عبث لا تترت عليه فائدة لا آدم عليه السلام ولا لغيره